إشكالية الفقر في الجزائر في ظل الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة

د. مرغاد لخضر جامعة بسكرة– الجزائر

أ. حاجي فطيمة جامعة بوعريريج- الجزائر

الملخص:

تعتبر قضية الفقر من أكبر التحديات التي تواجه العالم اليوم، حيث انه من بين 6 مليار نسمة من إجمالي عدد سكان العالم يعيش 2.8 مليار نسمة منهم على أقل من 2 دولار يوميا و 1.2 مليار نسمة يعيشون على اقل من 1 دولار يوميا في اليوم، وفي سنة 2000 تضمن تقرير الأمم المتحدة تأكيدا على أولوية محاربة الفقر في السياسات التنموية، والجزائر لم تهتم كثيرا بمكافحة الفقر في بداية الإصلاحات الاقتصادية، لكن مع تصاعد حدة الفقر وظهور انعكاساتها السلبية على المجتمع، أصبح الاهتمام بمكافحة الفقر يتزايد باستمرار، وفي هذا المجال نتساءل على واقع الفقر في الجزائر في ظل الاهداف الانمائية للأمم المتحدة.

الكلمات المفتاحية: الفقر البشري، خط الفقر، مؤشرات الفقر، الاهداف الانمائية.

Abstract

Poverty remains one of the biggest challenges facing the world today, Among 6 billions of the total world population 2.8 billion people are living on less than $2 a day, and 1.2 billion on less than 1$ a day. Moreover poverty is not only related to the under-developed countries and transition economies, but it is a widespread phenomenon for all nations with variant degrees of divergence.

The analysis of poverty requires the determination of measurement standards of the phenomenon at the inter-nationanl level (international poverty line) as well as the national level (national poverty line).

This paper aims to clarify the poverty phenomenon by pointing out its causes, and the ways to eradicate it on the Algeria.

Key words:

poverty – poverty line – purchasing power parity –eradication of poverty.

المقدمة:

في عالم اليوم الذي يضم أكثر من 6 مليار إنسان، يستحوذ أقل من 20 % منهم على أكثر من 80% من ثروة العالم، في حين أن أكثر من 80% من سكان العالم لا يحصلون إلا على أقل من20 % من ثرواته، الأمر الذي جعل أزيد من مليار إنسان يصارع من أجل البقاء

على أقل من دولار واحد يوميا، وهناك أزيد من ملياري إنسان أخر لا يمكـــنهم الحصـــول على مياه نقية، ولم يحصل 120 مليون طفل على فرصة الذهاب إلى المدرسة، ويعاني أكثر من 40 مليون إنسان من مرض الإيدز في الدول النامية. لذلك تعتبر قضية الفقر من أكبر التحديات التي تواجه العالم اليوم مما جعل مكافحته والحد منه أحد المهام الأساسية للبنـــك الدولي، وجعل الفقر أحد أهم المحاور التي يقوم بها البنك الدولي. إن مشكلة الفقـــر فـــي الجزائر فرضت نفسها عند مرحلة التحول حيث أن التباينات في ميدان الدخل تزايدت حدة مع انتشار آليات اقتصاد السوق، ومن أجل تحسين وضعية الاقتصاد الجزائـــري قامـــت بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، وجنت مـــن وراء ذلـــك العديـــد مـــن المكاسب (توصلت إلى حد ما إلى إعادة التوازنات الكليـــة، وتحرير الاقتصاد). غيـــر ان تحسن الوضعية المالية للدولة الجزائرية والتي أصبحت مريحة في السنوات الأخيرة، نتيجة الارتفاعات المتواترة في أسعار البترول، إلا أن جيوب الفقر ما فتئت تتنامى في المجتمـــع، فالرخاء المالي لم يتجسد ميدانيا، ولم تلمس العديد من الفئات في المجتمع الجزائـــري هـــذا التحسن على مستوى الجبهة الاجتماعية، وهو ما يعمق من حدة الفوارق الاجتماعية، ضف إلى ذلك في السنوات الأخيرة أصبحت الفئات الوسطى في حاجة إلى مساعدة اجتماعية بعد التدهور الذي عرفته وضعيتها الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك خريجي الجامعـــات التـــي تضاف إلى سوق العمل مما أدى إلى توسع مجتمع التهميش.

هذه المعطيات تثبت أنه بالرغم من تسجيل مدا خيل الدولة أرقاما قياسية في الارتفاع، غير أن ذلك لم ينعكس على واقع معيشة المواطن الجزائري الـــذي لاتـــزال قدرتـــه الشـــرائية ضعيفة. وفي هذا المجال نتساءل على واقع الفقر في الجزائر في ظل الاهداف الانمائيـــة للألفية ؟ و للإجابة على هذه التساؤل يجب أن نناقش النقاط :

أولا: اقتصاديات الفقر.

ثانيا: الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة.

ثالثا:واقع الفقر في الجزائر.

رابعا: إستراتيجيات مكافحة الفقر في الجزائر بالتركيز على السياسات الاقتصادية.

خامسا: تقييم إستراتيجيات الجزائر في مكافحة الفقر بالتركيز على مدى تحقيق الجزائـــر لهدف الألفية الثالثة.

أولا: اقتصاديات الفقر:

1) تعريف الفقر:

تعددت وتنوعت تعاريف الفقر واختلفت حسب وجهات نظر الباحثين والدارسين حيث نجد من يقول ويرى أن الفقر :" هو حالة من الحرمان تتجلى في انخفاض استهلاك الغذاء وتدني الأوضاع الصحية والمستوى التعليمي وقلة فرص الحصول عليه وتدني أحوال الإسكان (أنطوان حداد، 2005، ص) 1-2.

ويعرف تقرير منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية OCDE لعام2001، الفقر" بأنه الأشكال المختلفة من الحرمان أو عموما هو قدرة الناس على إشباع احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية أو تحقيق الرفاهية". (دراسة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا، 2001 ، ص 158-160).

كما عرفه البنك الدولي على أنه " حالة من الحرمان الإنساني تتعلق بالفرص الإقتصادية،التعليم، الصحة و التغذية، بالإضافة إلى نقص الأمن والحقوق السياسية. (البنك الدولي، 2001، ص19).

وعرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي الجزائري الفقر " كونه حالة أفراد أو جماعة أفراد، تعرف نقصا في

الموارد المتوفرة، وتدنيا في المكانة الاجتماعية، وإقصاء من نمط الحياة ماديا وثقافيا" (Conseil National économique et social, mai 2001, p107).

ثانيا الأهداف الإنمائية للألفية:

في نهاية عام 1999 طرح كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي فكرة إعداد إستراتيجيات مكافحة الفقر، لكي تكون إطار عمل لتنظيم السياسات والبرامج الوطنية، وكذلك لتقديم المساعدات في مجال التنمية، وفي عام 2000أصدرت الجمعية العامة واحدة من أهم مجموعات الالتزامات الدولية، وذلك من خلال إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، ففي هذه الوثيقة التزمت الدول الأعضاء بمجموعة من الأهداف الإنمائية للألفية، (ستيلويل.امي، 2004، ص 10). وتمثلت الأهداف في التالي (The world bank, 2000) :

الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع بحلول 2015 من خلال مايلي:

– تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف في الفترة ما بين 1990 و 2015 وذلك عن طريق خفض كل من:

- نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم (تعادل القوة الشرائية)
- نسبة فجوة الفقر، وحصة الخمس الأفقر من السكان في الاستهلاك الوطني.

– توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب.

– تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة ما بين 1990 و 2015 وذلك عن طريق تخفيض:

- عدد الأطفال الناقصي الوزن الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات.
- نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من السعرات الحرارية.

الهدف الثاني: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي عام 2015:

وتتمثل الغاية هنا في توفير كفالة تمكن الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أو الإناث، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي، بحلول عام 2015 من خلال زيادة:

- نسبة التلاميذ الذين يلتحقون بالدراسة في الصف الأول ويصلون إلى الصف الأخير من التعليم الابتدائي.
- نسبة السكان العاملين الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم (تعادل القوة الشرائية).
- معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الإناث والذكور الذين تتراوح أعمارهم بين 15و24 سنة.

الهدف الثالث: المساواة بين الجميع:

تتمثل غاية هذا الهدف في إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام 2005، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام 2015 من خلال:

- رفع نسبة البنات إلى البنين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي.
- رفع حصة النساء من الأعمال المدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي.
- رفع نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية.

الهدف الرابع: تخفيض معدل وفيات الأطفال بحلول 2015:

تتمثل غاية هذا الهدف في تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين في الفترة ما بين 1990 و 2015، ويتم ذلك عن طريق:

- خفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، وخفض معدل وفيات الرضع.

- خفض نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة المحصنين ضد الحصبة.

الهدف الخامس: تحسين الصحة النفسانية بحلول2015 :

تتمثل غاية هذا الهدف في: تخفيض معدل الوفيات الأطفال حديثي الولادة بمقدار ثلاثة أرباع في الفترة ما بين 1990 و 2015 من خلال:

- رفع نسبة الولادات التي تجرى تحت إشراف أخصائيين صحيين مهرة.

الهدف السادس: مكافحة فيروس ومرض الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض في عام 2015:

ودلك عن طريق إنشاء أنظمة صحية وطنية أكثر قوة، تحسين خدمات الصحة الإنجابية، وصحة الطفل عن طريق التركيز على حالات الوضع بمساعدة قابلات مدربات، وتنظيم الأسرة.

الهدف السابع: كفالة الاستدامة البيئية بحلول عام 2015:

ويدعو الهدف الإنمائي السابع للألفية أيضاً إلى تحسين نسبة الأشخاص الذين يمكنهم الحصول على المياه المأمونة، وخدمات الصرف الصحي، وكذلك إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية.

الهدف الثامن: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية بحلول عام 2015:

في عام 1996 شرع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تنفيذ مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، كي تتمكن هذه البلدان من الوقوف على أقدامها ثانية.

ثانيا: واقع الفقر في الجزائر:

تعتبر ظاهرة الفقر واحدة من أبرز القضايا والتحديات التي تتصدر قائمة المشكلات الملحة التي جعلت الحكومة الجزائرية تدعو إلى مكافحتها، حيث بلغت نسبة الفقر ذروتها سنة 1995 بـ 22 %، وانخفضت إلى 17 % سنة 1999 ثم إلى 11.1 % سنة 2005 (2006 CNS,)وبلغت النسبة سنة 2010 حوالي 5 % بحكم **ان** حد الفقر المستخدم هو1 دولار غير ان استخدام البنك الدولي لحد 2 دولار بين وحسب التقرير الذي صدر في شهر أبريل 2010 إلى أن نسبة الفقر في الجزائر ما تزال مرتفعة بالنظر إلى الإمكانيات الاقتصادية للبلاد.

الفقر البشرى في الجزائر:

لا يشمل مفهوم الفقر في العالم فقط على مستوي دخل الفرد المقدر بدولار واحد في اليوم، أو دولارين في اليوم، بل تجاوز ذلك ليشمل الفقر البشري الذي يأخذ بعين الاعتبار معايير اجتماعية، ثقافية، وسياسية-PNUD, 1990) (2006 ، والجدول التالي يوضح تطور الفقر البشري في الجزائر. جدول رقم (1): تطور مؤشر الفقر البشري ومكوناته خلال الفترة 1995-2008

السنوات	1995	1999	1998	2000	2004	2005	2006	2007	2008
النسبة المئوية لمؤشر الفقر البشري	25.23	23.35		22.98	18.50	16.60	18.95	18.23	17.16
النسبة المئوية لاحتمال الوفاة قبل سن الأربعين	12.13	8.26	8.58	7.84	6.39	6.39	6.03	5.83	5.71
النسبة المئوية معدل الأمية لفئة 15 سنة فما فوق	-	33.40	-	32.80	20.00	23.70	27.2	26.16	24.60
النسبة المئوية للسكان المحرومين من الماء الشروب	2.00	14.50	16.93	1.10	5.50	5.00	5.00	5.00	5.00
النسبة المئوية للأطفال الذين يعانون من نقص الوزن الأقل من 5 سنوات	13.00	-		6.00	3.50	3.50	3.70	3.70	3.70

المصدر: تقارير مختلفة من CNES(1995-1999-2000-2004-20062005-2007-2008)

من خلال الجدول رقم (1) يتضح لنا أن: مؤشر الفقر البشري انخفض من 25.23% سنة 1995 إلى% 17.16سنة 2008 وذلك راجع لتحسن مؤشراته المتمثلة في:

- انخفاض النسبة المئوية لاحتمال الوفاة قبل سن الأربعين من 12.13% سنة 1995 إلى 5.71 %سنة 2008 وهذا التحسن يرجع إلى تحسن ظروف المعيشة بصفة عامة والتقدم الطبي، والدور الفعال لبرامج الوقاية لمكافحة الأمراض، كما قد يرجع ذلك إلى انخفاض وفيات الأطفال، وتحسن العمر المتوقع عند الولادة.
- انخفاض النسبة المئوية لمعدل الأمية لفئة 15 سنة فما فوق من 33.40% سنة 1999 إلى 24.60% سنة 2008، وهذا يرجع إلى نشاط برامج محو الأمية.
- انخفاض نسبة السكان المحرومين من الماء الشروب من 22.00% سنة 1995 إلى 5.00% سنة 2008، وذلك راجع لتحسن ظروف.
- انخفاض نسبة الأطفال الذين يعانون من نقص الوزن لأقل من 5 سنوات من 13.00% سنة 1995 إلى 3.7 %سنة 2008 وذلك راجع إلى تحسن ظروف متابعة الحمل والولادة وتلقي 88% التلقيحات المبكرة والمجانية والذي يستفيد منه كل الأطفال بعد الولادة.

على العموم ومن خلال مؤشر الفقر البشري-IPH للفترة 1990-2008 نجد أن الجزائر لم تحقق الكثير في الفقر البشري فتغير الجزائر كان بطيئا جدا.

أسباب وعوامل تفشي ظاهرة الفقر في الجزائر:

من بين أهم الأسباب و العوامل التي أدت إلى ظهور وتفشي ظاهرة الفقر في الجزائر نذكر مايلي:

-التضخم:

إن التضخم يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، و بالتالي تتأثر الدخول الحقيقية للأسر و تصل إلى حالة العجز عن اقتناء كل المتطلبات التي تحتاجها، و تصبح ضمن تعداد الفقراء بغض النظر عن درجة الفقر، فالتضخم سيزيد في عبئ الإعالة التي تقع على العاملين في إعالة غير النشطين في ظروف التضخم المتسارع، ولقد بلغت نسبة التضخم السنوي في الجزائر في بداية التسعينيات بأكثر من 30% في حين وصلت في عام 2012 حوالي 8.6% مقابل 4.54 % لعام 2011 (وزارة المالية الجزائرية، 2013)

برامج التصحيح الهيكلي:

تعتبر برامج التعديل أو التصحيح الهيكلي التي قامت بها الجزائر واحدة من أهم الأسباب التي أدت إلى تنامي الفقر وازدياد معدلاته، حيث أن تحرير الأسعار ورفع الدعم عن المواد الغذائية والخوصصة ادى الى انتشار ظاهرة البطالة التي شكلت العنصر الأساسي للفقر **(Abdelmajid bouzidi, 2000, P 85).**

الأزمة الأمنية التي مرت بها الجزائر بداية التسعينيات:

فكما هو معروف أن الجزائر عانت من أزمة أمنية حادة تعود إلى أحداث أكتوبر 1988، كلفتها 60 مليار دولار خلال الفترة 1995- 2006، وهذا الرقم يشكل نسبة 20% ماخسرته الاقتصاديات الإفريقية مجتمعة، جراء النزاعات المسلحة التي كانت تنخر القارة السمراء خلال تلك الفترة، وبعدها تلتها أحداث أخرى زادت من حدة الأزمة وخطورتها (جريدة الشروق، 2007).

سوء توزيع الدخل و الثروات:

إن غياب التوزيع العادل للدخل القومي والثروات يؤدي إلى غناء البعض و إفقار البعض الأخر إذ نجد أن جيوب الفقر ما فتئت تتنامى في المجتمع الجزائري، حيث انه بالرغم من ارتفاع نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام من 1496 دولار سنة 1995 إلى7000 سنة 2010، إلا أن المجتمع الجزائري يشهد فروقات اقتصادية واجتماعية كبيرة، بحيث تؤكد

الإحصائيات الرسمية أن 10 % الأكثر غنى يستهلكون 32 % من الدخل الوطني في حين أن 40 % الآخرين يستهلكون 6 % فقط من الدخل الوطني.

الفساد والبيروقراطية:

إن التعفن الإداري المثقل بموروثات البيروقراطية يُساهم في تعطيل مشاريع النهضة الاقتصادية المنشودة، حيث صنف مؤشر إدراك الفساد الذي تعده منظمة الشفافية الدولية لسنة 2012 الجزائر في المركز 105 من أصل 178 دولة شملها التقرير، ورغم تسجيل الجزائر تحسناً نسبيًا بإحرازها 2.9 على 10 بالمقارنة مع 2.8 والمركز 111 السنة الماضية، إلا أن الجزائر لا تزال مصنفة ضمن البلدان الأكثر فسادًا في العالم(تقرير مؤشرات مدركات الفساد العالمي http://www.integrity-way.info/wp/?p=4512).

هذه النتائج تؤثر بدرجة كبيرة جدا على البنية التحتية، ومن ثمة على تكلفة الخدمات بالنسبة للفقراء من خلال رفعه تكلفة رأس المال، فالفساد يؤذي الفقراء بشكل غير مباشر لأنه يعرقل النمو الاقتصادي، ويكرس عدم المساواة ويلحق الأذى بتوزيع الإنفاق العام.

- محددات الفقر في الجزائر

هناك العديد من المؤشرات التي تحدد الفقر في الجزائر أهمها:

-المحدد الثاني: الدخول والأسعار

عند التطرق إلى مصدر الدخول أظهرت دراسة المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالسكان والتنمية LSMS 2005، ووزارة التشغيل والضمان الاجتماعي أن غالبية الأسر الجزائرية تعتمد على الأجور والتحويلات مصدر للدخل، كما وجد أن أكثر من 74.32% من مجموع الدخول كانت عبارة عن عوائد الأجور والتحويلات المنتظمة وعوائد الأجور غير الدائمة، حيث عرفت السياسة الاجتماعية للدولة في سنة 2011 ارتفاعا في حجم التحويلات الاجتماعية إلى أكثر من 770 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 50% من جباية البترول، و 12.6% من الناتج المحلي الإجمالي، ووصلت سنة 2012 إلى أكثر من 1200 مليار دج منها 200 مليار دج بالنسبة لدعم المواد الأساسية، الحليب، الحبوب، السكر، الزيوت، كما ارتفعت ميزانية التسيير من 2363.2 مليار دينار سنة 2004 إلى 4608

مليار دينار سنة 2012 (معطيات وزارة المالية الجزائرية، 2013)، لكن رغم هذه الزيادة إلا أن الأجر الأدنى بقى ضعيف والجدول التالي يبين لنا تطور الأجر الوطني الأدنى.

جدول رقم(2) : تطور الأجر الوطني الأدنى للفترة 1990–2010 (دج)

السنة	1990	1991	1992	1994	1997	1998	1999	2001	2004	2007	2010
الأجر	1000	1500	2000	4000	4800	5400	6000	8000	10000	12000	15000

Source : Masse salaire: / www.ons.dz /IMG/ Masse– salaire pdf,. update: 26/07/2012

من خلال الجدول رقم(2) يتضح لنا أن الأجر الوطني الأدنى ارتفع من 1000دج سنة 1990إلى 12000 دج سنة 2007، حيث تضاعف بـ 12 مرة خلال هذه الفترة، كما ارتفع إلى 15000 دج سنة 2011، ويقدر أن يرتفع خلال السنوات المقبلة إلى 18000دج، لكن هذه الزيادة تبقى ضعيفة وبعيدة عن تلبية الحاجات الأساسية للفرد الجزائري وذلك راجع لارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم(3): مؤشر تطور أسعار الاستهلاك السنوي للفترة (2002–2011)

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
المؤشر العام	101.43	105.75	109.95	111.47	124.05	118.24	123.98	131.10	136.23	142.4
التغير %	1.43	4.28	3.97	1.38	2.31	3.68	4.88	5.74	3.91	4.52

Source : www.ons.dz/ Evolution –global.pdf. update: 26/07/2012

من خلال الجدول رقم(3) يتضح لنا أن المؤشر العام للاستهلاك عرف ارتفاعا حيث في سنة 2002 كان 101.43 دج وأصبح في سنة 2011 يقدر ب 142.4دج، أي أن هذا المؤشر خلال هذه الفترة ارتفع من 1.43% سنة 2002 إلى 4.52% سنة 2011 أي تضاعف بـ 4 مرات، غير أن ارتفاع هذا المؤشر كان نتيجة ارتفاع أسعار المواد الأساسية، وليس إلى ارتفاع كميات الاستهلاك، حيث أن أسعار جميع المواد الغذائية دون استثناء عرفت ارتفاعا بـ 20% في السوق الوطني، حيث انه خلال الفترة 2001–2012 وصل هذا الارتفاع إلى 152.99% للحم الغنم، و 92.76% للدجاج، و199.58% للسردين، و 73.02% للبيض، وتراوحت مؤشرات الأسعار للخضر الطازجة مابين 69.98 %للطماطم، و % 112.31للجزر، و 104.77% للبطاطا ونفس الأمر بالنسبة للفواكه بنسبة % 121.44% للبرتقال 89.79% بالنسبة للتفاح.

المحدد الثاني: البطالة والعمل:

تميزت سوق العمل بالجزائر منذ النصف الثاني للثمانينيات إلى غاية عام 1999 بارتفاع كبير في نسبة البطالة، وصلت في بعض الأحيان إلى أكثر من 30 %، بسبب الأزمة الاقتصادية الحادة التي عاشتها البلاد خلال هذه الفترة، إضافة لما ترتب عن الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر، وشروعها في تطبيق مخطط إعادة الهيكلة الذي كانت أولى نتائجه غلق مئات المؤسسات وتسريح آلاف العمال، ولقد مست كل الفئات الاجتماعية لاسيما الشباب و أصحاب الشهادات العلمية والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم(4): تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة (1990-**2010**).

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المعدل	19.8	20.6	23	23.2	24.4	27.9	27.99	25.43	28	29.3	29.77	27.30	25.9	23.7	20.08	15.27	12.27	13.8	11.3	10.2	10

- **Source: – www.ONS.dz, 2011.**
- **– http://www.albankaldawli.org/**

من خلال الجدول اعلاه يتضح لنا: أن معدلات البطالة شهدت معدلات كبيرة خلال السنوات (1990-2000)، وهي الفترة التي تميزت بإتباع الجزائر برامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي، والتي اهتمت فقط بإعادة الهيكلة التنظيمية للمؤسسات العمومية مصحوب بتطهير مالي لهذه الأخيرة، غير أنها لم تمس التشغيل، وبذلك وصلت معدلات البطالة إلى مستويات مرتفعة حيث بلغت نسبة 29.77 % سنة 2000. غير أن الفترة من 1999 إلى 2011 عرفت انتعاشا اقتصاديا معتبرا، حيث تم تجنيد إمكانيات مالية كبيرة سواء عن طريق الاستثمار المباشر للدولة، أو بمساهمة الاستثمار الخاص الوطني و الأجنبي، وكانت لكل هذه المجهودات نتائج إيجابية في مجال التشغيل ، سوق الشغل، و يظهر ذلك جليا من خلال نسبة البطالة التي تراجعت كثيرا الى10% سنة 2011.

عموما نجد انه بالرغم من انخفاض معدلات البطالة إلا أن مناصب العمل التي تم توفيرها تعتبر هشة بحكم أن نسبة كبيرة تقع ضمن عقود ماقبل التشغيل، وبالتالي فهي

مناصب هشة وعرضة للظروف الاقتصادية والسياسية، كما يسجل سنويا ارتفاع عدد الخريجين الجامعيين الذين يضافون إلى سوق العمل.

– المحدد الثالث: التعليم

لا شك أن النظام التعليمي في أي بلد يلعب دورا جوهريا في تكوين رأس المال البشري، وتلك هي إحدى العلاقات التي ترتبط التنمية الاقتصادية بالمجتمع، ومع التطور الكمي الملحوظ الذي حققته الجزائر خلال الألفية إلا أنها لا تزال دون المستوى المطلوب، فالمتتبع للتطورات التي حدثت في مجال التعليم يجد أنها اقتصرت على الجانب الكمي دون النوعي، فارتفع عدد الطلاب في مراحل التعليم المختلفة ليصل في سنة 2010/2009 الى 3307910طالب وطالبة وهذا في الطور الابتدائي، ، كما ارتفع عدد الطلاب في الطور المتوسط ووصل إلى 3052523 طالب وطالبة في سنة 2010/2009، أما في التعليم الطور الثانوي فقد وصل عدد الطلبة سنة 2010/2009 إلى 1171180 طالبا وطالبة Ministère de l'éducation National, 2011) ووصل عدد الطلبة في الجامعة الجزائرية خلال السنة 2010/2009 حوالي 1034313 طالبا وطالبةMinistère de) l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique, 2011) هذه الزيادة رافقها أيضا زيادة في عدد المنشآت التعليمية كالمدارس والمعاهد والجامعات.

إلا أن التعليم في الجزائر يعاني من العديد من النقائص تتمثل في التالي:

- تتوزع نسب التمدرس في التعليم الثانوي إلى 46.01% بالنسبة للإناث و 31.66% بالنسبة للذكور، هذا العدد يبين العدد المرتفع لشباب البطالين في المجتمع الجزائري حيث أن نسبة 23% فقط من المتمدرسين تصل ال التعليم العالي أي ¼ المتمدرسين، وهو ما يعني أن ¾ لا يصلون إلى المرحلة العليا من التعليم (وزارة التربية والتعليم، 2011).
- انخفاض نسبة الإنفاق العام للدولة على التعليم، حيث يتضح أن نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الإنفاق العام للدولة قد وصل 4.3% من GDP سنة 2011، غير أن هذه النسبة تعتبر متدنية مقارنة ببعض الدول فقد وصلت النسبة إلى 14.1% من GDP في كوبا و 7.7% في الدانمارك وفي فرنسا 17 %خلال نفس السنة The world bank, 2013, www.data.worldbank.org)).
- سجل خلال السنوات الأخيرة اتجاها واضحا نحو تراجع التعليم التقني، من جهة وتكثيف محتويات البرامج من جهة أخرى.

- **المحدد الرابع: مستوى الصحة العامة والتغذية:**

على العموم نجد أن السمة الرئيسية للأسر الفقيرة هي التدهور في المستوى الصحي الذي تعاني منه تلك الأسر بالمقارنة مع غيرها من الفئات، ولقد شهدت الخدمات الصحية في الجزائر تطورا ملموسا مقارنة بما كانت عليه، فعلى صعيد المشتغلين بالمهن الطبية، نجد أن عدد الأطباء بلغ سنة 2006 حوالي 39459 طبيب بعدما كان 38347 طبيبا سنة 2003، وهذا العدد يعتبر ضعيفا جدا مقارنة بعدد السكان الذي وصل خلال هذه الفترة إلى 35 مليون نسمة(ONS,2012) أما بالنسبة للمنشآت الصحية فقد وصلت سنة 2006 إلى 35869 منشأة، ووصل الانفاق العام على الصحة نسبة 3.54 %من الناتج المحلي سنة 2010، وبلغ معدل الأمل في الحياة لدى الجزائريين بـــ 5.76 سنة في 2011 مقابل 3.76 سنة في 2010 و 5.75 سنة في 2009 ، إلا أن هذه المستويات المحققة تبقي بعيدة عن المستويات المحققة من طرف العديد من الدول الأخرى، فالجزائر تحتل المرتبة 84 حسب ترتيب المنظمة العالمية للصحة لعام 2011، هذه النتائج تبين أن الجزائر مازالت تعاني من مجموعة من المعوقات أثرت سلبا على التنمية الصحية وتتمثل في التالي:

- ضعف تمويل القطاع الصحي فنجد مثلا أن هذا المؤشر يقدر بـــ 15.2% من الناتج المحلي سنة 2010 في الولايات المتحدة الأمريكية، بينما يقدر في فرنسا بـــ 11.88% في سنة 2010 وفي كل من تونس يقدر بـــ 6.35% بينما لم يتجاوز3.54% في سنة 2010 في الجزائر وهذا ما ينعكس على انخفاض نصيب الفرد من الإنفاق الصحي ,The world bank . 2013, www.data.worldbank.org)
- بالنظر إلى الارتفاع المتزايد في عدد السكان إلا أن ذلك لم يصاحبه ارتفاع مماثل في الهياكل الصحية حيث شهد عدد السكان ارتفاعا من 31.84 مليون نسمة سنة 2003 إلى 37 مليون نسمة عام 2011 بنسبة بأكثر من 4.07%، غير أن ارتفاع الهياكل الصحية لم يتجاوز 2.8 %(ONS, 2012)
- قدم التجهيزات والبني التحتية ونقص والعاملين في المجال الصحي، وعدم توافق نظام الخريطة الصحية والاحتياجات المطروحة Human Report Development 2007-2008, p .(245)، هذه المعوقات ترفع من مسؤولية القطاع الصحي اتجاه الفئات الفقيرة فالفقر يؤدي إلى عدم القدرة على تحمل تكاليف الخدمات الصحية مما يؤدي إلى زيادة تفشي الأمراض.

3-قياس خطوط الفقر في الجزائر:

- تقديرات خط الفقر المطلق

استنادا إلى مفهوم خط الفقر المطلق فقد قدر خط الفقر المطلق في الجزائر في عام 1988 بـــ 2791دج، وفي سنة 1995 قدر بـــ 14.827دج بينما وصل حد الفقر المطلق في سنة 2000 بـــ 19.794دج Bachir(boulahbel, 2006, P88) وعند تقدير القيمة الحقيقية لهذا الخط سنة 2010وصلت إلى 24.767دج هذا الارتفاع في خط الفقر المطلق راجع الى ارتفاع الحد الادنى من مستويات الاستهلاك لسد الحاجات الاساسية، اي ارتفاع تكاليف السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاساسية من مواد استهلاكية وملبس وذلك راجع لارتفاع اسعار السلع الدولية.

خط الفقر الغذائي- الفقر المدقع-

هذا الخط يؤخذ كمرجع سلة من المواد الغذائية التي تسمح للفرد باستهلاك حوالي 2160 حريرة يوميا، والقيمة النقدية لهذه العتبة قدرت في عام 1988 بـــ 2172 دج، ، ووصلت هذه العتبة في سنة 1995 إلى 10943 دج بينما وصلت هذه العتبة في 2000 بـــ 13905 للشخص حيث بلغت في الحضر بـــ 13946 دج للشخص وفي الريف بـــ 13849دج لشخص.(Commissariat à la planification et à la prospective, 2004, p 8) وقد بلغت نسبة الفقراء تحت هذه العتبة بـــ5.7 % سنة 1998 وانخفضت إلى 2.7 %سنة 2005، هذا الانخفاض في حد الفقر المدقع راجع إلى ارتفاع عدد الأسر التي بواسطة دخلها تمكنت من إشباع الحاجات الغذائية من خلال رفعها لعدد السعرات الحرارية التي تمكنها من البقاء على قيد الحياة.

- خط الفقر الأعلى:

يأخذ هذا الخط النفقات غير الغذائية بمستوى مرتفع من الحالة السابقة، قدرت نسبة الفقراء تحت هذه العتبة سنة 1988 تقدر بـــ 12% من المجتمع وارتفعت إلى 22.6% من المجتمع سنة 1995 وإلى 30%سنة 2000، ووصلت النسبة إلى 5.7%سنة2005 (المركز الوطني للدراسات والتحليل من أجل السكن والتنمية، 2005)

هذا الانخفاض راجع لارتفاع عدد الأسر الفقيرة والتي ارتفعت تكاليف استهلاكها ليس فقط لسد الحاجات الأساسية الغذائية وإنما لإشباع الحاجات الأساسية الغير غذائية.

- خط الفقر الدولي:

تعتمد الجزائر على خط الفقر الدولي وهو 1 دولار في اليوم حيث تسعى إلى تحقيق الهدف الأول من أهداف الألفية الجديدة بحلول عام 2015.

ولا يفوتنا أن نذكر هنا أنه وكما أن هناك خطوطا للفقر، قامت على أساس المقارنات الوطنية، هناك خطوط للفقر لأغراض المقارنات الدولية، حيث نجد أن هناك خطا للفقر بمبلغ دولار واحد يوميا، وهناك بمبلغ 1.25 دولار يوميا للشخص الواحد، يستخدمه البنك الدولي للمقارنة الدولية، وهناك خط بمبلغ 2 دولار يوميا والجدول التالي يبين نسبة سكان الجزائر الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار يوميا.

جدول رقم(5) نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار يوميا

البيان	نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار			هدف 2015	نسبة التغيير السنوي 2005-1990	نسبة التغير المحتاجة لتحقيق هدف 205-2015
	1981	1990	2005			
الجزائر	3.8	6.2	4.3	3.1	2.4-	3.3-

Source : world bank, development research group (2009),

www.un.org.esa /socdev/rwss/docs/2010 chapter pdf

-من خلال جدول رقم(5) يتضح لنا:

- أن نسبة السكان في الجزائر التي تعيش تحت خط أقل من 1.25 دولار يوميا بلغت 3.8% سنة 1981 وهي نسبة معقولة وذلك راجع لسياسة الرخاء والعيش الأفضل المنادى به في مطلع الثمانينات.

-ارتفعت النسبة في عام 1990 إلى 6.2% وذلك راجع إلى الآثار التي خلفتها الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 على مختلف القطاعات الاقتصادية، مما أدى إلى انخفاض الدخل الفردي بنسب كبيرة، كما ساهم ارتفاع معدلات البطالة في ارتفاع نسبة الأفراد الذين يعيشون تحت هذا الحد.

-وانخفضت هذه النسبة إلى 4.3%سنة 2005 وذلك راجع لتحسن الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري بفضل البرامج التنموية المطبقة وبفضل البحبوحة المالية.

-وستنخفض هذه النسبة إلى 3.1% لتحقيق هدف الألفية في 2015، إذا ما واصلت الدولة الجزائرية تطبيق البرامج التنموية المبرمجة وإذا حققت أهدافها المرجوة، مع استمرار ارتفاع أسعار البترول.

ثالثا: استراتيجيات مكافحة الفقر في الجزائر بالتركيز على السياسات الاقتصادية:

إن من بين احد أهم الأهداف الرئيسية للسياسات الاقتصادية هو تحسين مستوى المعيشة للمواطنين والقضاء على الفقر، وتعد سياسة الإنعاش الاقتصادي وسياسات دعم النمو وتنمية المناطق الفلاحية، من بين أهم برامج مكافحة الفقر، وذلك من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي المطبق من الفترة 2001-2005، و البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2009-2005، والبرنامج الانعاشي للفترة من 2011-2015.

أ. برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) بغلاف مالي 252 مليار دينار: (المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،2002، ص112)

يهدف هذا البرنامج لتثبيت الدولة في إطارها القانوني كمسؤول عن الأهداف الاقتصادية، ويرتكز على الاستثمار العمومي وعصرنه الهياكل الاقتصادية، و كأولويات هذا البرنامج الحد من الفقر، القضاء على البطالة، توزيع الثروة على مناطق الوطن و دفع التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، كما تم الاهتمام في هذا البرنامج على جملة من الأمور و الإنجازات العامة في مجال الصحة، الموارد المائية، التنمية الريفية و البني التحتية الأساسية، الاستثمارات و تنويعها، كما أولت الحكومة اهتمامها بالبيئة وإصدار عدة قوانين متعلقة بها في إطار التنمية المستدامة، و تكريس مسؤولية الحفاظ على الطبيعة و الإبقاء على التوازن الطبيعي و حماية الموارد الطبيعية.

يمكن إيجاز أهم الإنجازات في النقاط التالية :

- تحقيق الاستقرار الأمني و السياسي و الاقتصادي.
- السكن و مشروع المليون سكن و الحد من البناء الهش و الاهتمام بالبناء الريفي.
- عصرنه قطاع النقل بمختلف محاوره (إنشاء تجديد و ترميم الطرقات الطريق السيار شرق غرب، السكك الحديدية، ميترو، ترامواي و شبكة الطرق السريعة).
- تحديث و عصرنه المطارات و الموانئ لتتماشى مع المعايير الدولية.
- 1280 محطة للتزود بالماء ، ومحاولة تحديث الموانئ مع متطلبات اقتصاد السوق، و جلب الشركات.
- الاهتمام بالمنظومة التربوية و محاولة تحديثها بإنشاءات جديدة، مطاعم، مكتبات، تحسين الظروف المعيشية و تخفيض مستويات الفقر.
- الاهتمام بالطاقة البديلة كمصدر جديد للطاقة غير مستغل 100 بالمائة.

ب. البرنامج 02 (2005،2009): (المجالات الرئيسية التي يشملها البرنامج التكميلي لدعم النمو-2009، 2004، على الموقع http://mousalawyer.4ulike.com/t2690-topic)

خصص هذا البرنامج للجنوب و الهضاب العليا، من أجل فك العزلة عن الجنوب و فك الضغط عن الشمال، فحسب الإحصاء الوطني الخامس الذي أجرته الجزائر للسكان و السكن 2008 أفضى إلى تحديد عدد الجزائريين 34.8 مليون نسمة يسكن 80 بالمائة منهم في المدن الساحلية، وهو ما يؤكد أهمية السياسة التنموية التي شرعت الدولة في التخطيط لها من اجل إعادة التوازن الديمغرافي عبر مناطق الوطن، ولا سيما من خلال تهيئة مناطق الهضاب العليا و مناطق الجنوب و جعلها أكثر استقطابا للتنمية، كما اهتم كذلك هذا البرنامج على غرار البرنامج الأول بالبطالة، التشغيل، الصحة، التعليم، الأشغال العمومية، وتم وضع مشروع تأهيل الطرقات ليتماشى وفق المعايير الدولية و التهيئة التدريجية للتراب الوطني، بالإضافة الى :

- ترقية قطاع الأشغال العمومية و تحديثه.
- سياسة بناء السدود و تدعيم الأنشطة الزراعية و استصلاح الأراضي.

ج. البرنامج3 (2010-2014):

خصص لهذا البرنامج غلاف مالي قدر بـ 286 مليار دولار، بحيث خصصت نسبة كبيرة لتأهيل الموارد البشرية، وكانت حصة تنمية الموارد البشرية من هذا الغلاف 40 بالمائة، و التوجه نحو اقتصاد المعرفة من خلال البحث العلمي، التعليم العالي، استعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية، دعم التنمية الريفية، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، إنشاء مناطق صناعية، مواصلة تطوير البني التحتية فك العزلة و التحضير لاستقبال المستثمرين، تحديث أجهزة الدولة المختلفة جيش، شرطة، حماية مدنية، مدارس و معاهد وطنية، عدالة، الجهاز الضريبي و الجمارك، البحث العلمي والتكنولوجيا، تقرير بناء 11 ميناء.

رابعا: تقييم إستراتيجية الجزائر في مكافحة الفقر بالتركيز على مدى تحقيق الجزائر لهدف الألفية الثالثة.

ا-الهدف الأول: تخفيض عدد السكان الذين يعيشون على اقل من دولار يوميا للفترة 1990-2015

وذلك بالاعتماد على ثلاث مؤشرات وهي:

المؤشر الأول: تخفيض عتبة الفقر:

عند اخذ عتبة الفقر عند 1 دولار نجد أن نسبة الفقر في الجزائر انخفضت من 1.9% سنة 1988 إلى 0.8% سنة 2000، وبالتالي نجد أن الجزائر حققت الهدف الأول في سنة 2000، حيث تناقص عدد الفقراء الذين يعيشون على اقل من دولار إلى النصف ويتوقع انه بحلول عام 2015عدم وجود سكان يعيشون تحت هذا الخط، وعند اخذ عتبة الفقر عند 1.25 دولار نجد أن مؤشر الفقر هنا كان عام 1988 بـــ 3.6% ووصل هذا المعدل 5.7 % عام 1995، ثم انخفض إلى 3.1 % في سنة 2000، ووصل سنة 2004 إلى 1.6%، وبالتالي نجد أن الجزائر حققت هدف 2015 سنة 2004، حيث تناقص عدد الفقراء الذين يعيشون على اقل من 1.25 دولار إلى النصف ويتوقع انه بحلول عام2015 عدم وجود سكان يعيشون تحت هذا الخط، وعند اخذ عتبة الفقر عند 2 دولار نجد أن الجزائر حققت معدلات 0.7- % للفترة 1988-2004، وبالتالي نجد أن الجزائر مازالت بعيدة عن تحقيق هدف 2015، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (6): نسبة السكان الذين يعيشون على اقل من دولار يوميا حسب القدرة الشرائية "PPA"

البيان	1988	1990	2000	2005	2008	2009	2015
نسبة السكان الذين يعيشون على اقل من دولار يوميا	1.9	1.7	0.8	0.6	0.5	0.5	0.3
الأهداف الإنمائية للألفية المحققة		1.7	1.4	1.2	1.1	1.1	0.9

Source: Rapport National sur les objectifs du millénaire pour le développement, Rapport établi par le gouvernement Algérien,2011, P24.

http://www.dz.undp.org/publications/national/RNODM_2010/RNODM_2010_part_1.

المؤشر الثاني: مؤشر فجوة الفقر في الجزائر:

هذا المؤشر يبين لنا عمق الفقر، أو شدة الفقر حيث ارتفع مؤشر شدة الفقر نتيجة ارتفاع درجة الفقر من 11.1% في سنة 1988 إلى % 12.3 سنة 1995، وإلى 16.1 % سنة 2000، كما ارتفعت شدة الفقر خلال الفترة 1988-1995 نتيجة ارتفاع مؤشر الفقر الذي انتقل من % 0.2 سنة 1988، إلى 0.35 %سنة 1995 وبإسقاط الأهداف الإنمائية للألفية نجد أن هذا

الهدف سيتحقق عام 2015، حيث يتوقع أن ينخفض مؤشر فجوة الفقر إلى0.2 والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم(7): مؤشر فجوة الفقر في الجزائر

البيان	1988	1990	2000	2008	2009	2015
مؤشر فجوة الفقر	0.4	0.5	0.5	0.5	0.5	0.2
الأهداف الإنمائية للألفية المحققة	0.4	0.4	0.5	0.3	0.3	0.3

Source: Rapport National sur les objectifs du millénaire pour le développement, Op.Cit, p4.

المؤشر الثالث: حصة أفقر خمس من السكان في الاستهلاك الوطني

عرف مؤشر حصة أفقر خمس من السكان في الاستهلاك الوطني تحسنا خلال الفترة من 1995-2000 بـــ % 6.5 و 7.8 %على التوالي، ووصلت النسبة سنة 2005 إلى 7.3 % في مقابل % 7.5 سنة 2009. وهذا ما يبين انخفاض اللاعدالة في المجتمع الجزائري.

ب- الهدف الثاني: تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف خلال الفترة 1990-2015

وذلك بالاعتماد على المؤشرات التالية:

المؤشر الأول: نسبة الأطفال الأقل من خمسة سنوات ناقصي الوزن:

لقد شهدت الفترة 1992-2002 انخفاض طفيف في نسبة الأطفال الأقل من خمسة سنوات ناقصي الوزن مابين 10.4 % و 9.2 % على التوالي، غير أن هذه النسبة عرفت تحسن بنقطة واحدة سنة 2006، ووصلت النسبة إلى % 3.2سنة 2009 ومست هذه النسبة الأطفال من 12-23 شهرا، وبالاعتماد على هذا المؤشر نجد أن هذا الهدف لن يتحقق عام 2015 ، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم(8): نسبة الأطفال الأقل من خمسة سنوات ناقصي الوزن في الجزائر.

البيان	1990	1992	2000	2002	2006	2008	2009	2015
نسبة الأطفال الأقل من خمسة سنوات ناقصي الوزن	10	9.2	6.0	10.4	3.7	3.3	3.1	2.1
الأهداف الإنمائية للألفية المحققة	10	9.6	8	7.6	6.8	6.4	6.2	5

Source: Ibid, p42.

من خلال الجدول رقم يتضح لنا أن الجزائر مازالت بعيدة عن تحقيق هدف 2015، ولذلك يتعين عليها بذل المزيد من الجهود في هذا المجال.

المؤشر الثاني: تخفيض نسبة السكان الذين لايتحصلون على الحد الأدنى من الحريرات.

إن المستوي الضروري الذي يجب أن يتحصل عليه كل فرد يقدر بـــ2100 حريرة/يوم، استعمل هذا الحد في الجزائر لقياس الفقر الغذائي، حيث نجد أن هدف 2015 لتخفيض نسبة السكان الذين لايتحصلون على الحريرات الضرورية قد تحقق، لان النسبة وصلت سنة 1988 بـــ 3.6 %، وانخفضت النسبة إلى % 1.6سنة 2004، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم(9): نسبة السكان الذين لايتحصلون على الحد الأدنى من الحريرات في الجزائر

البيان	1988	1995	2000	2003	2015
نسبة السكان الذين لايتحصلون على الحد الأدنى من الحريرات.	3.6	5.7	3.1	1.9	1.8

Source: Ibid, p43.

ج- الهدف الثالث: بحلول 2015 سيتحصل كل الأطفال" ذكور، إناث" على التعليم الابتدائي كاملا:

المؤشر الأول: المعدل الصافي للتمدرس في الصف الابتدائي: بذلت الجزائر جهودا كبيرة في هذا المجال لذا نجد أن نسبة التمدرس عرفت تطورا سريعا خلال الألفية، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم(10): المعدل الصافي للتمدرس فى الصف الابتدائي فى الجزائر.

البيان	2001/2000	2006/2005	2010/2009	2015
نسبة الأطفال الذين التحقوا بالصف الابتدائي	94.039	96.85	97.96	100

Source: Ibid, p27.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن أهداف الألفية بالنسبة للمؤشر الأول ستتحقق بحلول 2015.

-المؤشر الثاني: نسبة الأطفال الذين يتحصلون على خمس سنوات دراسية في الصف الابتدائي: من خلال هذا المؤشر نجد أن الجزائر حققت أهداف الألفية في هذا الهدف، والجدول التالي يوضح ذلك.

-

الجدول رقم(11): نسبة الأطفال الذين يتحصلون على خمس سنوات دراسية في الصف الابتدائي في الجزائر.

البيان	2000/1999	2004/2003	2015
نسبة الأطفال الذين يتحصلون على خمس سنوات دراسية في الصف الابتدائي	95.0	96.2	100

Source: Ibid, p28.

المؤشر الثالث: تخفيض نسبة الأمية لدى الأفراد من 15-24 سنة:

بالنسبة لهذا المؤشر نجد أن الجزائر خطت خطوة كبيرة في هذا المجال، حيث وصلت نسبة القضاء على الأمية سنة 1997 بـــ 74.2%، وارتفعت النسبة لتصل إلى 90.1 % سنة 2002، ومن خلال هذه الأرقام نجد أن الجزائر ستحقق أهداف الألفية بالنسبة لهذا المؤشر عام 2015.

د-الهدف الرابع: إلغاء التمييز العنصري بين الجنسين" ذكور، إناث" في الصف الابتدائي بحلول 2005، وعلى كل المستويات التعليمية بحلول 2015

المؤشر الأول: تقرير التعليم الابتدائي بالنسبة للجنسين" ذكور، إناث".

بالنسبة لهذا المؤشر نجد أن الفتيات استطعن أن يتحصلن على التعليم الابتدائي حيث بلغت النسبة 87% بنت مقابل % 100ولد سنة 2000، وتقلصت هذه النسبة إلى 89% بنت مقابل % 100ولد سنة 2004، وبالتالي نجد أن هذا الهدف سيتحقق بحلول 2015

المؤشر الثاني: مؤشر مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات السياسية:

لقد بذلت الجزائر الكثير من الجهود في مجال ترقية المكانة الاجتماعية للمرأة، هذا ماسمح لها بالمشاركة في اتخاذ القرار في المجال السياسي والاقتصادي والحصول على الدخل، فبعد أن كان عدد النساء في النواب خلال فترة التشريع 1997-2002 يقدر بـــ13 امرأة ووصل العدد إلى 146 امرأة خلال التشريع 2012-2017.

الجدول رقم(12): توزيع المقاعد حسب الجنس في المجلس الشعبي الوطني.

التشريع legislatures	2002-1997	2011-2007	2017-2012
عدد الرجال النواب	376	359	243
عدد النساء النواب	13	30	146
العدد الإجمالي للمقاعد	389	389	389
نسبة النساء	3.34	7.75	31

Source: Rapport National sur le développement humain , Algérie ,2007, p47.

http://www.france24.com/ar/20120615

الهدف الخامس: تخفيض إلى الثلثين من نسبة الأطفال الذين يموتون اقل من خمس سنوات.

لقد عرف معدل وفيات الأطفال الأقل من خمس سنوات، والأطفال الأقل من سنة انخفاضا ملموسا ويظهر ذلك

الجدول رقم(13): نسبة الأطفال الذين يموتون اقل من خمس سنوات، والأطفال الأقل من سنة في الجزائر

البيان	1990	2000	2002	2004	2015
وفيات الأطفال	46.8	36.9	34.7	30.4	15.6
وفيات الأقل من سنة	48.6		36.7	35.5	16.2

Source: Ibid, p50

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا انه عند اخذ هدف سنة 2015 بتخفيض نسبة الأطفال الذين يموتون اقل من خمس سنوات إلى الثلثين قد تحقق في سنة 2004، كذلك بالنسبة لمعدل وفيات الأطفال الأقل من سنة فسوف يتحقق الهدف في 2015، ذلك راجع إلى تحسن الظروف الصحية في الجزائر.

التوصيات:

1. ضرورة توخي العدالة في توزيع الدخل والثروة القومية بين ولايات الجزائر المختلفة.
2. التأكد من إجراء دراسات جدوى دقيقة وواقعية للمشروعات والبرامج المتعلقة بإزالة الفقر.
3. تقوية وتدعيم الإدارات المعنية بتنفيذ مشروعات وبرامج محاربة الفقر، على أن تكون هذه المشروعات في شكل حزم متكاملة ومتناسقة وتشمل مشروعات الائتمان الريفي والحضري ومشروعات كثيفة العمالة والتدريب المهني الريفي.
4. رصد اعتمادات مقدرة من موارد الدولة لترقية التعليم، والصحة، ومياه الشرب وتقوية مرافق التدريب المهني

الخاتمة:

يعد شبح الفقر من أكثر المشكلات التي باتت تؤرق سكان المعمورة، وقد تضافرت جملة من الأسباب والعوامل على المستويين المحلي والعالمي في توسع دائرة الفقراء في الجزائر، و يتجه الرأي حالياً إلى أن القضاء على الفقر يتطلب تركيز الجهد على تحقيق

التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإيجاد خدمات الأمان الاجتماعي للنهوض بأوضاع أشد قطاعات السكان ضعفـــاً، لأن مسألة محاصرة الفقر ومعالجة مسبباته والتخفيف من آثاره ليست فقط حاجة إنسانية ملحة بل صمام أمان اجتماعي.

قائمة المراجع:

أنطوان حداد، الفقر في لبنان، سلسلة دراسات مكافحة الفقر، الأمم المتحدة، 2005، ص 1-2.

-البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم 2000-2001، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ص19.

-المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2002، ص112.

-المركز الوطني للدراسات والتحليل من أجل السكن والتنمية، تقرير حول تقييم المستوى المعيشي وقياس الفقر، (2005LSMS)

-جريدة الشروق، العدد2159، 27 نوفمبر2007.

-ملخص دراسة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا، الأثر الاجتماعي لإعادة الهيكلة مع التركيز على البطالة، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد24، 2001، ص 158-160.

-معطيات وزارة المالية الجزائرية، 2010،2012، 2013.

-ستيلويل امي ، الفقر، البنك الدولي، 2004، ص 10.

-وزارة التربية والتعليم، انخفاض نسبة الأمية في الجزائر إلى 19.4% في عام 2011 على الموقع التالي www.akhbarelyoum-dz.com 10/11/2011

-Abdelmajid bouzidi (2000), les années 90 de l'économe algérienne, Algérie, ENAG, P 85.

-Bachir boulahbel, la dynamique de la pauvreté en Algérie, paupérisation des société magrébine, volume4, CREAD ,2006, P88

- Commissariat à la planification et à la prospective, la pauvreté en 2000 en Algérie, septembre 2004, P8.

- Conseil National économique et social, la maitrise de la globalisation : une nécessité pour les plus faibles, session plénière, mai 2001, P107.

-CNS, Rapport national sur le développement humain, 2009.

-Human report development (2007-2008), United Nation development program, New York , P245.

- Ministère de l'éducation National, 2011.

- Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique,2011

- Office National des statistiques , www.ons.dz.com , update 26/07/2012.

- Office National des statistiques, www.ons.dz.com /personal. medicale. Pdf , update 26/07/2012

- Office National des statistiques, www.ons.dz.com infrastructures- hospitaliéres.3.pdf, update 26/07/2012

- Office National des statistiques, www.ons.dz/ santé, update 26/07/2012

-PNUD, 1990-2006 rapport mondial sur le développement humain

-The world bank, working for a world free of poverty: world bank : a first responder to global crisis, http://www.worldbank.org/mdgs/poverty_hunger.html

- The world bank, Working for a world free a poverty: public spending on education total (%of GDP) www.data.worldbank.org /indicator ISE.XPD.Total.GD.ZS

-The world bank, 2013, www.data.worldbank.org